

## مغربية الصحراء... فرصة للجزائر

قضية مغربية - جزائرية قبل أي شيء. أما "بوليساريو"، فليست سوى مجموعة من أشخاص يستخدمون في منع الصحراويين من العيش بكرامة في إطار السيادة المغربية مثلهم مثل أي مواطن مغربي. تريد "بوليساريو" بقاء الصحراويين في مخيمات البؤس في منطقة تندوف الجزائرية وذلك كي يوجد من يتاجر بهم وبالمساعدات التي يحصلون عليها من الأسرة الدولية.

ما فعلته الولايات المتحدة، باعتبارها بمغربية الصحراء، فرصة للجزائر كي تكسر الحلقة المغلقة التي تدور فيها. يفترض بها أن تنضم إلى الجهود الهادفة إلى الطي النهائي لقضية لا تعبر سوى عن عقم سياسة متبعة منذ 1962. تقوم هذه السياسة على الاعتقاد أن الجزائر قوة إقليمية وأن في استطاعتها تجنيد قوى في أفريقيا وفي العالم من أجل دعم قضية ذات مضمون فارغ تحت شعار "حق تقرير المصير للشعب الصحراوي".

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

ليس تدشين مكان إقامة القنصلية الأميركية في الداخلة، المدينة الساحلية في الصحراء المغربية، سوى خطوة أخرى على طريق دعم الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا من جهة وإعادة الجزائر إلى اعتماد لغة المنطق والواقعية، بدل لغة الشعارات الطنانة الخاوية، من جهة أخرى. ما حصل وفر فرصة أمام الجزائر. ليس معروفا هل ستستغلها لمصلحتها أم لا... أم تمضي في سياسة لا هدف لها سوى الإيذاء من أجل الإيذاء كي تثبت أنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في منطقة شمال أفريقيا.

كانت هناك جراحة أميركية ليس بعدها جراحة في السعي إلى كسر الحلقة المغلقة التي تدور فيها قضية الصحراء المغربية منذ العام 1975، وهي قضية مفتعلة من أولها إلى آخرها. كان لا بد من كسر هذه الحلقة وتأكيد الإدارة الأميركية للجزائر عبر مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر أن المخرج عبر مفاوضات بين المغرب و"بوليساريو" ولكن في إطار مشروع الحكم الذاتي الذي يطرحه المغرب. معنى ذلك بكل بساطة أن الحل موجود وأن هذا الحل طرحه المغرب منذ سنوات عدة. أكثر من ذلك، أن مثل هذا الحل يريح الجزائر ويريح أذاتها المسماة جبهة "بوليساريو".

بذهابه إلى الجزائر في طريقه إلى المغرب لتدشين مكان إقامة القنصلية الأميركية في الداخلة، وزيارة مدينة العيون عاصمة الصحراء، قبل ذلك، أثبت ديفيد شينكر أن السياسة الأميركية تستطيع في أحيان كثيرة لعب دور بناء، خصوصا متى تتحلل بالجرأة وتخرج عن مفاهيم بالية. أثبتت إدارة دونالد ترامب، على الرغم من التصرف الإحمق الذي أقدم عليه الرئيس الأميركي المتحطية ولايته الأسبوع الماضي، عندما اقتحم أنصاره مبنى الكابيتول في واشنطن، أنها تضم أشخاصا استثنائيين. سيخرج هؤلاء للأسف من مواقعهم في العشرين من الشهر الجاري لدى انتهاء ولاية ترامب. من بين هؤلاء وزير الخارجية مايك بومبيو وديفيد شينكر الذي ليس دبلوماسيا من ملاك وزارة الخارجية. استعين بشينكر، الذي عمل في مراكز عدة للبحوث، نظرا إلى خبرته القديمة في قضايا الشرق الأوسط والمنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وما بينهما، بما في ذلك لبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل وسوريا والعراق...

كان لا بد من خطوة أميركية مدروسة وشجاعة لانتهاه من قضية استمرت طويلا لسبب واحد يتمثل في الرغبة في استنزاف المغرب من قبل نظام عاجز. إنه نظام جزائري عاجز عن الاعتراف بأن العالم تغير وأن عليه الاهتمام بشعبه بدل البقاء في أسر مفاهيم غير مفهومة. لا تعني سياسة الهروب إلى خارج حدود الجزائر شيئا للجزائريين أنفسهم. لا ينفع شعب الجزائر إلحاق الأذى بالمغرب في شيء. في نهاية المطاف، ليست الجزائر، التي استخدمت "بوليساريو" واستثمرت فيها، سوى دولة من دول العالم الثالث مرت بسلسلة من التجارب الفاشلة منذ استقلت في العام 1962. لعل أكبر دليل على ذلك أن الدولة الجزائرية، بكل مؤسساتها، لم تفعل، منذ الاستقلال، سوى التحريض على فرنسا التي لا يزال كل جزائري يطمح إلى الهجرة إليها!

خطر ما في الأمر الآن، أن الجزائر متمسكة بلغة خشبية اعتمدها منذ الاستقلال ومنذ افتعلت قضية الصحراء التي استعادها المغرب من المستعمر الإسباني بالوسائل السلمية. لم يجد وزير الخارجية الجزائري صبري بوقدموم ما يقوله إلى مساعد وزير الخارجية الأميركي سوى دعوته إلى "الحباد". أي أن يكون محايدا بين المغرب والجزائر. في ذلك اعتراف بأن القضية هي

WANT  
2021



## تظاهرات الكونغرس... وتظاهرات الإخوان في مصر

المواطنون أن أجهزة الدولة في مصر لم تكن مخطئة عندما تصنتت لأنصار الإخوان أمام المحكمة وغيرها، ومنعت خروج تظاهرات في الشوارع، إلا تحت ضوابط قاسية، فالنتيجة يمكن أن تصبح غير محمودة العواقب، في ظل فوضى عدم نضج التجربة المصرية، وأمامكم الهزة أو الخطيئة التي تعرضت لها الولايات المتحدة، فقد تضع على كاهلها أعباء سياسية ثقيلة.

بدت واقعة الكونغرس أكبر من حدث أميركي، لأن تداعياتها تفوق ما اراده ترامب في أحقيته بالنجاح في الانتخابات، وتنتشر عواقب جمة على جانبي طريق الإدارة الجديدة برئاسة جو بايدن، الذي كان يعززم أن يكون ملف الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في مقدمة أولوياته، وفتحت للدول المستهدفة في هذا الملف مجالاً للنيل من المصادقة الأميركية التي أصبحت بحاجة إلى تصويب مسارها الداخلي.

انتهى حصار المحكمة الدستورية في القاهرة بسلام، ورحل الرئيس مرسي عن السلطة والدنيا بأثرها، وبقي علقا في أنفاس المصريين أن جماعة سياسية متوهجة لجأت إلى كل الوسائل غير المشروعة للبقاء في السلطة، على الرغم من لفظ الشعب لها ولرئيسها، وجمع ملايين التوقيعات التي تثبت رفض استمراره. يبدو حال ترامب أشد بؤسا، فالرجل سقط في سباق انتخابي واضح، ولم يسقط عبر استفتاء شعبي ضمني، كما الحال بالنسبة إلى مرسي، لذلك سوف تلاحقه لعنة حصار الكونغرس، والتجروء على قدس أقداس الولايات المتحدة والحط من هيبتها السياسية، وهو ما يفرض إعادة النظر في الكثير من المسلمات داخل الولايات المتحدة وخارجها في مسائل الحريات ومفهومها الذي أدخلت عليه تعديلات في الآونة الأخيرة.

تكتاتف تظاهرات الكونغرس مع تقديرات سابقة أفرزتها تظاهرات السود في الولايات المتحدة، والقمصان الصفراء في فرنسا، حيال المعنى الدقيق لحقوق الإنسان، الأمر الذي تجد فيه مصر وغيرها فرصة لطرح مسألة إعادة التقييم على نطاق واسع. ويستدعي ذلك من البعض مراعاة جوانب في الخصوصية المحلية، وعدم تطبيق مقياس واحد على جميع الدول، وقد يحمل هذا الباب وجاهة قانونية، شريطة عدم التخلي عن المبادئ الأساسية لفكرة الحريات. فمن تظاهرات المحكمة الدستورية في القاهرة إلى تظاهرات الكونغرس في واشنطن جرت الكثير من المياه السياسية.

الابيض، ما جعل بعض الخبثاء بهمسون بان الرئيس الجمهوري دونالد ترامب سقط في فخ جاهه من دوائر معادية له، تريد أن يكون سقوطه موبيا قبيل انتهاء فترة ولايته، فحاصر المحكمة الدستورية في مصر لا يزال دليلا على عدم صلاحية الرئيس الإخواني.

مع أن الفرق كبير بين الحادثين المصري والأميركي، لكن المعاني والمضامين والخبرات لدى البشر لا تختلف كثيرا ولو جاءت بالصدفة، ومن دفعوا نحو الحصارين لهم أهداف سياسية متباينة، لكن من أقدموا عليهم اعتقدوا أن بإمكانهم التحكم في مفاصل قرارات مصرية، أو تغيير الدفة بما لا تشتهي السفن.

أنشأ حادث الكونغرس عقول مؤيدي النظام الحاكم في مصر، وتهكموا على الطريقة التي تعامل بها الجهاز الأمني في واشنطن، بدءا من اتهامه بالتراخي في مواجهة الحصار وحتى طريقة فض الاعتصام، مروراً بوقاة أربعة من المظاهرين والمتظاهرات، وهو عدد لو سقط في القاهرة لكانت له عواقب وخيمة، وغرد إعلاميون مصريون طربا بالحصار، على طريقة "لا أحد أفضل من أحد".

أزداد الأمر تهكما مع استخدام الشرطة الأميركية الهراوات والغازات المسيلة للدموع لتفريق المظاهرين، وهي من الأدوات الشهيرة التي استخدمت في مصر، ولقيت اعتراضات حادة من جانب إدارة الرئيس أوباما، وبدأ مصريون يسرخون من اللجوء إليها في الولايات المتحدة، كدولة تتزعم العالم الديمقراطي في العالم.

بالطبع لا أحد يقلل من المنظومة الديمقراطية الراسخة هناك، ولا أحد يقارنها بما جرى ويجري في مصر، لكن تكرار مظاهر معروفة في العالم الثالث داخل واشنطن، جعل بعض المواطنين يخفون من انتقاداتهم لحالهم السياسي وشكاواهم من أحوالهم المعيشية، فالدولة النموذج في العالم لا تختلف كثيرا عن مصر في طريقة التظاهر، والتعاطي مع المتظاهرين، مع اختلاف في الخبرة والحنكة وهي تصب لصالح مصر.

وجد مؤيدو النظام فرصة أخرى لإقناع

حصار وتطويق مبنى يمثل شوكة في ظهر القوى التي رفضت استكمال الرئيس الإخواني مدته القانونية، فنصبوا خيامهم أمام أكبر وأهم محكمة بمصر أياما عدة كدليل على التمسك به. وقتها تهكم مصريون كثيرون على الواقعة الفريدة والغريبة وعديمة الجدوى، وعدت في حينه خرقا للمنطق، وبعد حادث الكونغرس الأميركي يبدو أن من حاصروا المحكمة الدستورية رذ إليهم شيء من الاعتبار، باثر رجعي، فالول مرة يتفوقون على الأميركيين في الخيال السياسي، أو ربما أن فكرة الحصار نفسها جاءتهم من وحى الولايات المتحدة، فالجماعة كانت وثيقة الصلة بالإدارة الأميركية آنذاك.

تظاهرات الكونغرس تتكاتف مع تقديرات سابقة أفرزتها تظاهرات السود والقمصان الصفراء حيال المعنى الدقيق لحقوق الإنسان، الأمر الذي تجد فيه مصر وغيرها فرصة لطرح مسألة إعادة التقييم على نطاق واسع

حظيت تظاهرات المحكمة الدستورية المصرية برعاية واشنطن، وتردد أنها من صميم الحقوق الرئيسية لأي جماعة سياسية، وتعرضت القوى الرافضة لاتهامات عديدة، حيث تقف عاتقا أمام الحق في التظاهر، بصرف النظر عن المكان، وهو ما انقلب إلى نقمة في حالة حصار الكونغرس، وبات تصرفا غوغائيا ومحل إدانة أميركية.

وقتها كان الرئيس الديمقراطي باراك أوباما سيد البيت

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

استدعى مشهد حصار مقر الكونغرس الأميركي من قبل أنصار الرئيس دونالد ترامب، تنشيط ذاكرة الكثير من المصريين، لأنهم رأوا جانبا منه منذ حوالي ثمانية أعوام، عندما حاصر أنصار الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي مقر المحكمة الدستورية، في إشارة رافضة إلى قرارات قضائتها التي تمس بالجماعة ورئيسها.

ربما يكون بسطاء المصريين أشد الناس سعادة بمشهد الكونغرس ومقاطعته وتفصيله الجذابة، لأن ما حدث في واشنطن، وعاشوا لحظات تيمية منقارية، وقت أن تجمع الآلاف من أتباع الإخوان أمام المحكمة الدستورية في القاهرة، ورفعوا شعارات مؤيدة للتمكين السياسي إلى أبعد مدى ممكن.

رغم الفارق التاسع في الزمان والمكان، غير أن الدلالة النهائية ربما تكون متشابهة، ففي المحصلة علق بالذاكرة فكرة قيام أنصار رئيس بحصار مؤسسة تحلل قداسة معنوية وسياسية لدى عموم المصريين، وجرت محاولة متعمدة للنيل من هيبتها جريا وراء رغبة جماعة راودها حلم الاستمرار في الحكم لأطول فترة وبأي وسيلة.

في مفارقة نادرة، أثلج الحادث الأميركي قلوب المعارضين الإسلاميين، كما أراح حملا ثقيلا عن صدر مؤيدي النظام المصري، وبدا تصرف الفريق الأول سباقا عندما

توهم من داروا في فلكه أن

